الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.39

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

18 February 1998
Arabic
Oreginal: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الأربعاء، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)
ثم: السيدة إنسيرا (نائبة الرئيس) ..... (كوستاريكا)
ثم: السيد شودري (الرئيس) ..... (بنغلاديش)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (**تابع**) (A/51/950 و Add.1-6؛ A/52/7/Add.1-2 و 4، و A/52/16/Add.1 و A/52/303 و Add.1؛ و A/C.5/52/19، و A/C.5/52/20، و A/C.5/52/23 و Corr.1 و A/C.5/52/27)

١ - **السيد هلبواتش** (المراقب المالي): لفت نظر اللجنة إلى رسالة موجهة من المستشار القانوني بشأن قانونية انطباق مبدأ الميزنة الصافية على وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية والخدمات مشتركة التمويل في فيينا على النحو الذي يقترحه الأمين العام في الميزانية البرنامجية. وقال إن المستشار القانوني يرى انطباق مبدأ الميزنة الصافية وعدم وجود عائق قانوني.

٢ - **السيد استين** (ألمانيا): قال إنه واثق من إمكانية التوسع في مناقشة تلك المسألة في مشاورات غير رسمية.

٣ - **السيد يوسف** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن عملية الإصلاح لا يمكن تنفيذها دون توفر الدعم السياسي والمالي من الدول الأعضاء. وقال إنه يأسف لأن بعض الدول الأعضاء التي تملك القدرة على السداد لا سيما المساهم الرئيسي لم تفِ بالتزاماتها بموجب الميثاق. وحث الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط من أجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها بما في ذلك البرامج المعتمدة في إطار عملية الإصلاح.

٤ - ومضى يقول إن الأبواب الواردة في الوثيقة A/52/303 والمتأثرة بالمقترحات المتعلقة بالإصلاح يجب النظر فيها بالاقتران مع الأبواب الرئيسية ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأسف لعدم قدرة لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى اتفاق بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة بشأن الأبواب الواردة في الوثيقة A/52/303 بالرغم من إدراكه لصعوبة المهمة التي تواجه لجنة البرنامج والتنسيق بسبب توقيت نظرها للتقرير والموقف المؤسف الذي اتخذه بعض أعضائها. وكرر من جديد في هذا الصدد تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين التام للدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق ولولايتها كما أيد توصياتها المتعلقة بضرورة مراعاة الخطة المتوسطة الأجل، وهي التوجيه الرئيسي المتعلق بالسياسة، أثناء النظر في اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح.

٥ - وتابع قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد الحاجة إلى النظر بدقة في التخفيضات المقترحة من الموظفين ولا سيما من الرتب الدنيا من أجل تجنب حدوث أي أثر سلبي على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها ولاحظتا مع القلق التعليقات التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن الزيادة الظاهرة في الوظائف العليا والتخفيضات في المستويات الدنيا. وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن ذلك الاتجاه يؤثر في الهرم الوظيفي وأيد الطلب المتعلق بتقديم تقرير عن الهيكل الوظيفي.

٦ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأسف لعدم تقديم تقارير عن الإسراع في الإنهاء التدريجي للموظفين المقدمين بلا مقابل وهو موضوع يجب نظره بالاقتران مع التخفيض المقترح في الموظفين. وقال ينبغي تقديم التقارير دون إبطاء إضافي. ونظرا لأن عدد الوظائف الشاغرة يتوقع أن يستمر في الزيادة على الحاجة إلى إلغاء الوظائف، فإن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ضرورة اتخاذ كل تدبير ممكن لتفادي عمليات الفصل غير الطوعي وعدم حدوث أي فصل غير طوعي كنتيجة للتدابير المتخذة لتحقيق وفورات فقط.

٧ - وقال إنه يشارك في الاهتمامات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن اقتراح الأمين العام المتعلق بوضع الميزنة الصافية. وفي غياب ردود واضحة على تلك الاهتمامات توافق مجموعة الـ ٧٧ والصين على توصية اللجنة الاستشارية بضرورة استعادة المبالغ المبينة بأرقام صافية.

٨ - ولاحظ أن بعض التقديرات الواردة في الوثيقة A/52/303 تتعلق بقرارات ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالحساب الإنمائي قال إنه يوافق على توصية اللجنة الاستشارية لتخصيص ١٢,٧ مليون دولار تحت باب جديد هو الباب ٢٤، وإنه يتطلع إلى اتخاذ إجراء من قبل الجمعية العامة بشأن المسألة. ودعا إلى تقديم تقرير مفصّل عن الحساب الإنمائي في أوائل عام ١٩٩٨.

٩ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بزيادة مستوى الاعتمادات على التقدير المقترح من قبل الأمين العام، وستقدم الوفود المعنية اقتراحات ربما تؤدي إلى زيادة المستوى العام للاعتمادات حتى يمكن ضمان التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها.

١٠ - وأشار إلى أبواب الميزانية على النحو المبين في الوثيقة A/52/303 تحت الباب ١ باء (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات)، فلاحظ أن الخدمة الفنية للجنتين الخامسة والسادسة ولمجلس الأمن لن تضطلع بها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وطلب معلومات إضافية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين توافق على أن تُعتمد الموارد المخصصة لمكتب رئيس الجمعية العامة على أساس وجه الإنفاق ابتداء من فترة السنتين المقبلة.

١١ - وتطرق إلى الباب ٢ ألف (الشؤون السياسية)، فقال إنه ينبغي تنقيح الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٦ (إنهاء الاستعمار)، طالما سيتم الإبقاء على الأنشطة الموضوعية للبرنامج في إدارة الشؤون السياسية. كما ينبغي تنقيح السرد البرنامجي للباب ٢ باء (نزع السلاح) ليتفق مع الخطة المتوسطة الأجل. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها قلق عميق بشأن الاقتراح المتعلق بقفل المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح في كاتماندو وليما ولومي.

١٢ - ومضى يقول وفيما يتعلق بالباب ٧ ألف (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) فإن من الضروري تنقيح السرد المتعلق بالبرامج الفرعية الثمانية المدمجة لضمان اتساقها مع الخطة المتوسطة الأجل. وقال إنه يلاحظ مع القلق الخفض الإضافي المقترح في الوظائف في الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وطلب معلومات

بشأن ذلك الاقتراح فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للإدارات الثلاث السابقة. وقال إنه يود أيضا معرفة الاحتياجات من الموارد لكل واحد من البرامج الفرعية للإدارة الجديدة. وأضاف أن النقصان العام في الموارد في إطار الباب ٧ ألف يتسبب في إثارة قلق عميق، وأكد الحاجة إلى الإبقاء على قدرة المنظمة على تنفيذ برامج التعاون التقني. وقال إنه يود أيضا الحصول على معلومات بشأن حالة الوظائف الخارجة عن الميزانية المخصصة للإدارات الثلاث السابقة.

١٣ - واستطرد يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تنتظر فيما يتعلق بالباب ١٤ (مكافحة الجريمة) الرسم التنظيمي للمكتب الجديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وقال إن البرنامج المتعلق بذلك الباب يحتاج إلى التنقيح لكي يلائم الخطة المتوسطة الأجل، كما تبرز الحاجة إلى معلومات إضافية بشأن تنفيذ برامج مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وأيد الاقتراح المتعلق بتعزيز مركز منع الجريمة الدولية.

١٤ - وتابع يقول وفيما يتعلق بالباب ٢٢ (حقوق الإنسان)، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا توافق على أن حقوق الإنسان تشمل جميع المجالات الموضوعية الأخرى في برامج عمل الأمانة العامة. وإذا كان هنالك نشاط واحد يتصل بذلك فهو الحق في التنمية. وقال إن السرد البرنامجي تحت هذا الباب يحتاج للتنقيح.

١٥ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد موقف حركة عدم الانحياز بشأن الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية). ويحتاج السرد المتعلق بذلك الباب إلى التنقيح.

١٦ - واستطرد يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشاطر القلق إزاء صلاحية إدارة عمليات حفظ السلام لمعالجة الجوانب الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام، نظرا لأن ذلك سيضيف مسؤوليات جديدة للإدارة التي تعاني بالفعل من قِلة الموارد. وقال إن هناك حاجة إلى تقديم معلومات إضافية. ولاحظ مع القلق أن التحويل المقترح لمبلغ ٢,٣ مليون دولار من الميزانية العادية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنحة لمرة واحدة تتعلق بالنقل المقترح للمسؤوليات عن تنسيق أنشطة التخفيف من الكوارث الطبيعية وقال إن الاقتراح يحتاج لمزيد من التوضيح.

١٧ - ومضى يقول وفيما يتعلق بالباب ٢٦ (الاتصالات والإعلام) كان ينبغي أن يقدم الأمين العام وصفا أشمل لتوصيات فرقة العمل المعنية بإعادة توجيه الأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة التي ينبغي تنفيذها. ورأى أن السرد البرنامجي للباب يحتاج أيضا للتنقيح. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بإلغاء الوظائف لا تزال هناك حاجة لمزيد من المعلومات.

١٨ - وأضاف قائلا إنه على يقين من أن المعلومات التي طلبتها مجموعة الـ ٧٧ والصين سوف تتاح في الأيام القليلة القادمة.

١٩ - **السيد باكويرو** (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقال إن الحركة تضم صوتها إلى البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٠ - وأضاف قائلا إن عملية اعتماد الميزانية يجب أن تأخذ في اعتبارها دور الخطة المتوسطة الأجل باعتبارها التوجيه الرئيسي للسياسات، وينبغي اتباع القواعد واللوائح المالية والإجراءات الموازنية القائمة إلى أن تتفق الدول الأعضاء على خلاف ذلك.

٢١ - واستطرد قائلا بأنه ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات الميزانية على أساس التكلفة الكاملة، مع الاحتياجات الإجمالية من جميع مصادر التمويل. والدول الأعضاء ملزمة بأن توفر الموارد الضرورية لتنفيذ البرامج المأذون بها تنفيذا تاما، وذلك وفقا لأنصبتها المقررة على النحو الذي تحدده الجمعية العامة. ولا بد من أن يكون هناك توافق ما بين البرامج المأذون بها والموارد. وينبغي أن يكون ثمة تبرير كامل لأي تخفيض في الموظفين، على نحو ما يحدث عند إنشاء الوظائف. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يستهدف من تخفيض الموظفين تحقيق الوفورات فحسب، ويجب النظر فيها بالاقتران مع مسألة الموظفين المقدمين دون مقابل. إن وجود أكثر من ٣٤٠ موظفا مقدما دون مقابل في المنظمة، بما في ذلك ١٣٤ موظفا في إدارة عمليات حفظ السلام، أمر يثير القلق. فينبغي أن يضطلع بأداء المهام في هذه الإدارة موظفو الأمم المتحدة.

٢٢ - وتناول الجزء الثاني - ألف (الشؤون السياسية)، فقال إن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن تأييدها للبرنامج الفرعي ١ - ٦ (إنهاء الاستعمار) من الخطة المتوسطة الأجل. وأشار إلى قرار الأمين العام بالإبقاء على برنامج إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية.

٢٣ - وكرر الإعراب عن تأييده للبرنامج الفرعي ١ - ٧ (قضية فلسطين) من الخطة المتوسط الأجل، وأكد من جديد على الحاجة إلى الإبقاء على وظيفة رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابعة للأونكتاد.

٢٤ - وأعلن أن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب أيضا عن تأييدها للبرامج ٢٦ (نزع السلاح) من الخطة المتوسطة الأجل، وأفاد أن الاقتراح المتعلق بإعادة هيكلة وظائف الأمانة في هذا المجال ينبغي أن يسترشد بالأولويات التي وضعتها الجمعية العامة. وأضاف أن القضاء على الأسلحة النووية لا يزال مسألة ذات أولوية قصوى. وفي هذا الخصوص، فإن حركة عدم الانحياز آمنت بأهمية المبادئ والأولويات المحددة في البيان الختامي للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي تتحمل الأمم المتحدة وفقا لها المسؤولية الأولية عن الترويج لنزع السلاح النووي. وأفضل طريقة للتصدي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها تتحقق من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف والعالمية والشاملة وغير التمييزية. وبالنسبة للأسلحة التقليدية، لا بد أيضا من اتخاذ خطوات للتعامل بفعالية مع المشكلة المتزايدة المتعلقة بعمليات النقل غير القانونية للأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة.

٢٥ - وأكد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة في هذا الميدان. وينبغي توفير عدد واف من موظفي نزع السلاح وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أهمية الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بنزع السلاح في تحديد الأعمال المتخذة مستقبلا بشأن قضايا

نزع السلاح. ومن الجلي أن السياسات الأحادية الجانب والتدابير الجزئية غير كافية، وأن المطلوب هو اتباع نهج جماعي.

٢٦ - وقال إن المعالجة المقدمة في الميزانية البرنامجية المقترحة للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ولبرنامج الزمالات، لا تنسجم مع الخطة المتوسطة الأجل، وينبغي تنقيح السرد البرنامجي للوثيقة A/52/303 بشأن نزع السلاح.

٢٧ - وأضاف بأن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن تأييدها للبرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) من الخطة المتوسطة الأجل، وتؤيد تعزيز حقوق الإنسان في إطار الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة. إن حقوق الإنسان كافة تعتبر عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. وفي حين أنه يجب وضع الاختلافات الإقليمية في الأذهان، فإن من واجب الدول، بغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعـــزز جميـع حقوق الإنسان والحريـات الأساسية وأن تحميها. وقد تم الاعتراف بالحق في التنمية كجزء لا يتجزأ ومتمم لحقوق الإنسان، وينبغي تنفيذه بالكامل.

٢٨ - وذكر بأن من رأي البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أنه قد بولغ في التركيز على حقوق الإنسان في مقترحات الأمين العام على حساب التنمية، وأن المقترحات عجزت عن أن تأخذ في حسبانها العلاقات المتعاضدة فيما بين التنمية وحقوق الإنسان في إطار من الديمقراطية والتعاون الدولي. وقال إن الاقتراح المتعلق بإدماج برنامج حقوق الإنسان في نطاق عريض من أنشطة المنظمة يحتاج إلى أن يكون موضع نظر متأن، وأنه يلتمس توضيحا بشأن إشراك المفوض السامي لحقوق الإنسان في أنشطة اللجان التنفيذية المعنية بالسلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والفريق الإنمائي للأمم المتحدة.

٢٩ - وأشار إلى أنه لا بد من أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية في آلية حقوق الإنسان، ولا بد من أن يعكس تعيين الموظفين في هذه الآلية مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف والتوازن بين الجنسين. وقال إن التدعيم المقترح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك وإشراكه في جميع أنشطة المنظمة سيتطلب موارد إضافية وأنه يطلب توضيحا بشأنها.

٣٠ - واستطرد يقول بأن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن تأييدها للبرنامج الفرعي ١٩ - ١ (الحق في التنمية، والبحث والتحليل) من الخطة المتوسطة الأجل. وينبغي للمفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقترح برامج محددة لتعزيز تنفيذ الحق في التنمية، وينبغي أن تعرض الميزانية في نسق يبين بوضوح ما هي البرامج والأنشطة التي تعزز هذا الحق والموارد المخصصة لتلك البرامج. وقال إن حركة عدم الانحياز ترغب في معرفة الأساس التشريعي لإنشاء مصارف للمعلومات بشأن حقوق الإنسان، والكيفية التي سيجري الحفاظ عليها، وما هي مصادر معلوماتها، والكيفية التي ستكفل بها شفافيتها وعدم تحيزها، وما هي الآثار المالية التي ستنشأ حيث أن هناك احتمالا للتعسف والتسييس وسوء الاستخدام. فلا بد من أن يحتوي أن مصرف للبيانات على معلومات عن كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، ولا بد من أن يكون لدى الدول الأعضاء سبل للحصول على بياناته. ويجب

كفالة عدم التحيز. وينبغي تنقيح السرد البرنامجي للوثيقة A/52/303 بشأن حقوق الإنسان وفقا للخطة المتوسطة الأجل.

٣١ - وأضاف بأن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن تأييدها للبرنامج ٢٠ (المساعدة الإنسانية) من الخطة المتوسطة الأجل. وأعرب عن قلقه بشأن نقل وظائف نزع الألغام من إدارة الشؤون الإنسانية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. ولا بد من أن تبقى سياسات إزالة الألغام التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية بدون تغيير.

٣٢ - وقال إن هناك حاجة إلى توضيح آخر بشأن الكيفية التي ستوزع بها وظائف إدارة الشؤون الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان النامية. ولا ينبغي أن يؤدي توزيع الوظائف إلى أي تحويل للموارد المرصودة للأنشطة المقررة، على أن يكون مفهوما أن الموارد الخاصة بالإغاثة في حالات الطوارئ تم تعبئتها بشكل منفصل من خلال النداءات.

٣٣ - وفي النهاية، شدد على أنه ينبغي للمساعدة الإنسانية أن تظل محكومة بمبادئ الحياد وعدم التحيز، والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وأهمية موافقة الدول على تقديم المساعدة الإنسانية داخل أراضيها. وينبغي تنقيح السرد البرنامجي للوثيقة A/52/303 بشأن المساعدة الإنسانية وفقا للخطة المتوسطة الأجل.

٣٤ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين ألقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز.

٣٥ - وذكر أن وفده يؤيد تماما مبادرات الإصلاح التي تعتبر ضرورية للسماح للمنظمة بتلبية طموحات شعوب العالم. وينبغي أن يستهدف الإصلاح تعزيز الأمم المتحدة ماليا وسياسيا بحيث تستطيع الدخول إلى الألفية القادمة بهمة وحيوية جديدين. ولا ينبغي لهذا الإصلاح أن يعني خفض التكلفة وتقليل الحجم وتجريد المنظمة من أدوارها التي تعكس المقاصد والمبادئ المجسدة في الميثاق. ويجب أن تحترم مبادرات الإصلاح قواعد المنظمة ولوائحها والقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء بتوافق الآراء؛ وينبغي أن تكون الخطة المتوسطة الأجل، باعتبارها توجيها رئيسيا للسياسات، الأساس الذي تقوم عليه مبادرات الإصلاح.

٣٦ - وتطرق إلى القول بأن موظفي المنظمة عنصر رئيسي في تحقيق مقاصدها، وارتفاع المعنويات عامل هام في الفاعلية والكفاءة. وقال إن الاقتراح المتعلق بإجراء تخفيضات ضخمة على المستوى الأدنى وزيادة على المستوى الأعلى من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على المعنويات والكفاءة، وإنه يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي أن يكون لأي تخفيض في الموظفين ما يبرره بنفس الطريقة المتبعة مع إنشاء الوظائف. وأشار إلى أن التخفيض المقترح لزهاء ١ ٠٠٠ وظيفة لا يلبي هذه المعايير، وإنه يتطلع إلى مزيد من التبرير التفصيلي بما يسمح للجنة أن تتخذ قرارا. إن الميل نحو إحداث زيادات على المستوى الأعلى يخل بالتدرج الهرمي. وينبغي تقديم المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية بشأن عدد مناصب مساعد الأمين العام ووكيل الأمين العام، لا سيما في ضوء الاقتراح المتعلق بإضافة شريحة جديدة في القمة.

٣٧ - وأشار بأسف، فيما يخص المسائل المتعلقة بالموظفين، إلى أن التقارير المطلوبة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن الموظفين المقدمين دون مقابل لم تصدر حتى الآن.

٣٨ - وأضاف بأن وفده وافق، ابتغاء توافق الآراء، على الاقتراح الخاص بإنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم شؤون الأسلحة، إلا أنه يعتقد أن هذا الاقتراح سيسفر عن هدر للموارد، حيث أنه ينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح مركزي الثقل في شؤون نزع السلاح ومفاوضاته. وإن دور الأمانة يقتصر إلى حد كبير على خدمة الهيئات التفاوضية، وهي تؤديه بما فيه الكفاية الترتيبات القائمة. وقال إن وفده شارك في توافق الآراء على أساس الفهم بأن ولاية الإدارة الجديدة ستكون متوافقة مع الخطة المتوسطة الأجل، وفي ضوء ذلك فإنه يتعين إعادة كتابة السرد البرنامجي للوثيقة A/52/303.

٣٩ - واستطرد قائلا بأنه طالما أن دور الإدارة الجديدة سيقتصر على تقديم خدمات الدعم، فإن إنشاء منصب لوكيل الأمين العام ليس له ما يبرره، لا سيما في ضوء وجود منصب لوكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. وطلب من الأمانة أن تقدم، بأسرع ما يمكن، المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٥ من تقريرها (A/52/7/Add.1).

٤٠ - وقال إن من دواعي سروره أن برنامج إنهاء الاستعمار، الذي ينبغي تزويده بالموارد الوافية، سيظل في إطار إدارة الشؤون السياسية. ولا ينبغي للدمج المقترح للإدارات الثلاثة المسؤولة عن الأنشطة الإنمائية أن يؤثر بشكل سلبي على دور المنظمة في هذا الميدان. وقال إنه منشغل بشأن التخفيض المقترح في الموارد المخصصة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وطلب من الأمانة أن تقدم المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقريرها (A/52/7/Add.1).

٤١ - وذكر بأنه يتفق مع اللجنة الاستشارية بأنه ليس ثمة حاجة إلى منصب مساعد الأمين العام في مكتب المستشار القانوني. وأضاف بأنه يجب الحرص على كفالة أن تكون ولاية المكتب الجديد المقترح لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة متفقة مع الخطة المتوسطة الأجل؛ وينبغي تقديم خريطة تنظيمية لهذا المكتب إلى اللجنة.

٤٢ - وقال إنه على الرغم من أن باكستان قد أظهرت التزامها بتعزيز حقوق الإنسان، فإنها لا توافق على إعطاء تلك الحقوق الأولوية على القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، حسبما تشير إليه ضمنا الفقرة ٢/٢٢ من تقرير الأمين العام (A/52/303).

٤٣ - وأضاف بأن بعض الاقتراحات الواردة تحت الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية) لا تتفق مع ولاية المنظمة وقواعدها ولوائحها. وتساءل عن الكيفية التي ستنفذ بها إدارة عمليات حفظ السلام أنشطة إزالة الألغام المدرجة تحت برنامج المساعدة الإنسانية في الخطة المتوسطة الأجل. وقال إن قضية الموظفين المعارين ينبغي أن تخضع لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ بشأن الموظفين المقدمين دون مقابل. وفيما يتعلق بالميزنة الصافية، فإنه ينبغي إرجاء القضية حتى تنظر فيها اللجنة، وفي نفس الحين ينبغي إرجاع المبالغ "المصفاة" إلى الميزانية البرنامجية

للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إن وفده يؤيد إنشاء حساب إنمائي، ويأمل بأن تقدم الأمانة المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية بأسرع وقت ممكن بحيث يمكن تشغيل الحساب.

٤٤ - واستطرد يقول بأن الوثيقة A/52/7/Add.1 لا تلبي معيار الجودة العالي المعتاد لتقارير اللجنة الاستشارية؛ إذ أن فحصها للقضايا سطحي إلى حد ما وتوصياتها ذات طابع مؤقت. وإذا كانت المشكلة ترجع إلى تقصير الأمانة في تقديم المعلومات الكافية، فقد كان ينبغي للجنة الاستشارية أن تلتمس مزيدا من الوقت بدلا من تمرير القضايا إلى اللجنة الخامسة والتوقع منها أن تقوم بالوظائف التي تؤديها هيئة خبيرة. وفي النهاية، طلب من الأمانة أن تقدم ردودا كتابية على الأسئلة المقدمة كتابة من وفده.

٤٥ - **السيد تومو قنث** (الكاميرون): قال إنه يؤيد بشدة البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وهنأ رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقريره القيّم. وقال إنه يتفق مع الرأي المعرب عنه في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية الأول (A/52/7)، من أن التوفير الذي يسفر عن منتج أحط بدرجة غير مقبولة أو مستوى أقل من الخدمة هو توفير زائف وأنه لا بد من إتاحة البيانات التقنية إلى الجمعية العامة لكي تتأكد بنفسها من أن التقديرات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة تقديرات واقعية وموثوق بها. ولكن مما يؤسف له أن كثيرا من الإصلاحات التي أوصى بها الأمين العام لم تكن مدعومة بالبيانات التقنية. بالإضافة إلى أن الأمين العام لم يقدم تقريرا مفصلا يحدد النفقات الإدارية، و "التكاليف الخارجة عن البرامج" كما طُلب إليه في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة الاستشارية الأول. وأضاف قائلا إن المعلومات تعد جوهرية، ضمن جملة أمور أخرى، لتحديد ما هي "النفقات الإدارية" التي ينبغي أن تخفض حتى تتحقق وفورات بهدف تمويل الصندوق الإنمائي الجديد. أما الوفورات الزائفة، فأفضل مثال عليها هو الإلغاء المقترح لثلاثة مراكز إقليمية للسلم ونزع السلاح، إذ أن تلك المراكز ستكون بلا شك مفيدة للغاية في ظل المفهوم الجديد لنزع السلاح.

٤٦ - وفيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تساءل الممثل عن موضع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا في الهيكل التنظيمي للإدارة المقترحة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأن الخريطة التنظيمية الواردة في الوثيقة A/52/303 لا تتضمن ذلك المكتب وإنما تشير إليه مجرد إشارة في الحاشية. غير أن المكتب ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد ما دامت الجمعية العامة قد قررت أن أفريقيا يجب أن تصبح إحدى أولويات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ولأن الأمين العام قد أكد في كثير من المناسبات أن الإصلاح ينبغي أن يعود بأعظم الفوائد على البلدان الأفريقية. كما تساءل عن الكيفية التي يعتزم بها الأمين العام تعزيز مكتب المنسق الخاص كما طلبت إليه الجمعية العامة.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالباب ٢٦ الخاص بالإعلام، فإنه يوافق على ضرورة أن تكون المهام الإعلامية في قلب الإطار الجديد الذي أنشأته الإصلاحات. وتساءل عن أي من مراكز الأمم المتحدة للإعلام هي التي ستدمج، وأعرب عن قلقه من أن بعض المراكز، ولا سيما المراكز الموجودة في أفريقيا، تعطى أولوية أقل من غيرها. وقال إن بعض مراكز الإعلام قد أنشئت بناء على طلب صريح من الهيئات التشريعية، بينما تغطي

مراكز أخرى أكثر من بلد واحد ومن ثم لا يمكن دمجها في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هو مقترح. ولذا فإن مشكلة دمج المراكز أو تخفيض عدد موظفيها ينبغي أن تناقش على أساس كل حالة على حدة.

٤٨ - **السيد أسا** (توغو): قال إن وفـــده يؤيد تأييدا تاما البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

٤٩ - وأضاف أن وفده يشعر بالقلق إزاء اقتراح الأمين العام بإلغاء ثلاث وظائف من رتبة ف - ٥ وهي وظائف مديري المراكز الإقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح، لأن ذلك قد ينطوي على إغلاق المراكز نفسها، وهي المراكز التي لعبت دورا حيويا في النهوض بالسلم ونزع السلاح. ويبدو الاقتراح مثيرا للدهشة بوجه خاص بالنسبة لحالة المركز الإقليمي لأفريقيا، لأن الأمين العام ذاته أرسل اثنين من المستشارين إلى أفريقيا منذ بضعة شهور فحسب لمناقشة سبل ووسائل تحسين تمويل المركز، الكائن في لومي. وقال إن المستشارين أوصيا، ضمن جملة أمور، بتعيين مدير للمركز على الفور، ووضع برنامج عمل مدته خمس سنوات والبدء في جهود تعاونية لجمع الأموال. وأضاف أن المستشارين قد أرسلا استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٤٦/٥١ هاء، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقوم باستكشاف السبل والوسائل الجديدة لتمويل المركز وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن تنفيذ القرار. ولذا فإن مشكلة مركز لومي الإقليمي لا ينبغي تناولها في الدورة الثانية والخمسين.

٥٠ - ومضى قائلا، إن اللجنة الاستشارية قد أعربت، فضلا عن ذلك، في الوثيقة (A/52/7 (Chap.II Part.II) في الفقرة ثانيا - ١٢ عن رأيها من أنه ينبغي توجيه اهتمام اللجنة الأولى إلى اقتراح الأمين العام الداعي إلى إلغاء المراكز، وأنه ينبغي أن يوفر الأمين العام، قبل أن تتخذ الجمعية قرارا في هذا الشأن، معلومات إضافية عن حالة التبرعات، وعن حالة المناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمركز في لومي. وفيما يتعلق بالتبرعات فإن حكومته إلى جانب حكومات بلدان أفريقية كثيرة تبذل جهودا لتوفير مساهمات كبيرة للصندوق الاستئماني للمركز. وأضاف أن اللجنة الأولى لم يكن بإمكانها مناقشة الموضوع على نحو متعمق، لأنها لم تتناول المشكلة إلا قبل الانتهاء من عملها في الدورة الثانية والخمسين بدقائق قليلة. ولذلك يؤيد وفده الحفاظ على مناصب مديري المراكز الثلاثة في الميزانية البرنامجية ١٩٩٨-١٩٩٩ حتى يتسنى للمراكز متابعة أنشطتها.

٥١ - **السيد سكلار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد بشدة إعادة تنظيم وإعادة توزيع المسؤوليات المتصورة في مقترحات الأمين العام، بما في ذلك إنشاء منصب نائب الأمين العام. وينبغي مناقشة السؤال الذي طرحته اللجنة الاستشارية بشأن مستوى الأجر المخصص لهذه الوظيفة، إلا أنه من السهل تسوية المسألة. وعلى الرغم من أنه يوافق على ضرورة توفير موارد كافية لرئيس الجمعية العامة، فإن طلب ٠٠٠ ٥٠٠ دولار إضافية يبدو غير ضروري ويجب توضيحه. وقال إنه يؤيد إنشاء إدارة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة، ولكنه يرى أن يرأسها مساعد للأمين العام بدلا من وكيل للأمين العام. وفضلا عن ذلك فإن إعادة تصنيف وظيفة برتبة مد - ٢ إلى رتبة أمين عام مساعد في مكتب المستشار القانوني يبدو لا مبرر لها. وأضاف أن زيادة عدد الوظائف الرفيعة المستوى سيشكل نكسة بالنسبة لمنظمة تسعى إلى تقليل حجمها في محاولة لتعزيز كفاءتها وإنتاجيتها.

٥٢ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة تؤيد توحيد الإدارات الثلاث العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في إدارة واحدة، نظرا لأن ذلك يمكن أن يعزز إيجاد نهج أكثر تنسيقا لمختلف جوانب التنمية. كما يؤيد وفده أيضا اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالبرامج المعنية بمكافحة الجريمة، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ولكنه لا يرى ضرورة لمنصب وكيل الأمين العام في مكتب الاتصالات والإعلام الجديد المقترح.

٥٣ - واستطرد قائلا إنه يرحب بالاقتراح الداعي إلى تطبيق الميزنة الصافية عن الأنشطة ذات التمويل المشترك، لأنها قد تعزز مفهوم الإفصاح التام وتوفر عرضا أوضح للنفقات الفعلية التي ستتحملها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالميزانية العادية. ويمكن للأمانة العامة أن توضح أي شواغل تقنية معلقة. وأضاف أن وفده يؤيد من حيث المبدأ إنشاء حساب التنمية؛ وهو واثق من أن الأمانة العامة ستزود اللجنة الاستشارية عما قريب بما تحتاج إليه من معلومات لتصدر توصية نهائية.

٥٤ - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة ما زالت قلقة إزاء الحاجة الماسة إلى الحفاظ على سقفية شاملة بالنسبة للميزانية. ففي بداية ١٩٩٧، قدرت الأمانة العامة، في بيان علني بأن الميزانية ستبلغ ٢,٥٣٣ بليون دولار بعد إعادة تقدير التكاليف؛ واعتبر هذا الرقم كهدف من جانب كونغرس الولايات المتحدة وقد جرى النص على الحفاظ عليه كشرط لسداد مبلغ ١٠٠ مليون دولار من النصيب المقرر على الولايات المتحدة لعام ١٩٩٧. وسيكون من قبيل السذاجة وتدمير الذات تجاهل ما ينطوي عليه عدم اعتماد ميزانية في حدود ٢,٥٣٣ بليون دولار من آثار على الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن مبلغ الـ ١٦٠ مليون دولار من النصيب المقرر على الولايات المتحدة لعام ١٩٩٧ متاح حاليا، فهناك خطر يتمثل في إمكانية عدم سداده اذا أخلت الأمم المتحدة بحدود الميزانية، ولو عن طريق التصويت من جانب أعضائها.

٥٥ - ومضى قائلا إن تلك الدول الأعضاء التي تنتهز الفرصة لإحراج الولايات المتحدة والإساءة إليها علنا يمكنها أن تفعل ما يتراءى لها؛ ولكن، إلحاقها الضرر الحقيقي بالأمم المتحدة في هذه العملية أمر غير مقبول. والمنظمة في مقدورها أن تضطلع بجميع وظائفها الحيوية وولايتها في حدود الميزانية، من بين جملة أمور، عن طريق إلغاء الأنشطة الضئيلة في قيمتها وعن طريق تحسين كفاءتها. وعلى الرغم من أن بعض الوفود صرحت بأنها غير معنية بحل المشاكل التي تتعلق بدولة واحدة، فينبغي أن يوضع في الاعتبار أن هذه المشاكل تؤثر في نهاية المطاف لا على الولايات المتحدة، وإنما على الأمم المتحدة. وقال إن وفده لن يدخر جهدا في التعاون مع الوفود الأخرى في وضع ميزانية تغطي احتياجات المنظمة بينما تظل في حدود مستوى الموارد الملائمة.

٥٦ - **السيد جارا** (شيلي): أعلن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي، وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على إنهاء الاستعمار وهو يؤمن بأن اللجنة الخامسة ينبغي أن تؤيد الطلب الداعي إلى الإبقاء على وحدة إنهاء الاستعمار إلى أن ينفذ برنامج المنظمة لإنهاء الاستعمار بالكامل. وأضاف أن وفده حريص أيضا على إنعاش أنشطة المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكائن في ليما، وهو يعرب في هذا الصدد عن قلقه لإلغاء منصب مدير المركز.

٥٧ - **تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أنسيرا (كوستاريكا)**

٥٨ - **السيد مدينة** (المغرب): أعلن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز على التوالي. وأشار إلى الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وقال إن وفده لا يشارك الرأي الذي أبدته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها الثاني الوارد في الوثيقة A/52/7/Add.1 بأنه لا توجد ضرورة لإعادة تصنيف الوظيفة برتبة د - ٢ إلى رتبة أمين عام مساعد في مكتب المستشار القانوني. ويتعين على اللجنة بالتالي، أن تتابع توصية الأمين العام.

٥٩ - **السيد روزيمبايك** (الأرجنتين): قال إنه يوافق على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن وفده يلاحظ أن منصب نائب الأمين العام المقترح لا يتطلب انتخابا أو تأكيدا من جانب الجمعية العامة. ولكن نظرا لأهمية المنصب والآثار السياسية والقانونية المترتبة على واجبات الموظف الذي يشغله، ينبغي للأمانة العامة أن توضح الدور الذي ستؤديه الدول الأعضاء والجمعية العامة في تعيينه.

٦٠ - وأشار إلى أن وفده وإن كان يؤيد تحويل مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة جديدة لنزع السلاح، فإنه يذكّر اللجنة بأن وضع استراتيجيات وسياسات لوقف انتشار الأسلحة هو مهمة الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالباب ١٤، فإن وفده لا يرغب إلا في إبداء تعليق مفاده أن الدمج المقترح للوظائف المتصلة بالجريمة والمخدرات في مكتب جديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة قد يؤدي إلى تشويش في المسائل المتصلة حصرا بعنصر من العنصرين. وأوضح أن الأرجنتين ترحب بدمج الوظائف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار الباب ٧ ألف وبإنشاء مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في إطار الباب ٢٥.

٦١ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا تزال تؤدي عملا قيما، وقد رفضت الدول الأعضاء، عن حق، النقل المقترح لوحدة إنهاء الاستعمار من إدارة الشؤون السياسية إلى الإدارة الجديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وهو نقل كان سيتنافى مع أحكام الخطة المتوسطة الأجل ويقوض الطابع السياسي البارز للجنة الخاصة. بل لقد أدى تأكيد الأمانة العامة بأن النقل له طابع إداري بحت إلى مزيد من التشويش وخاصة عندما أصبح من الواضح أن الهدف الأساسي من النقل ليس توفير نقود أو تحسين الكفاءة. وقد أكد الأمين العام من جديد في المناقشة التي تناولت ذلك، أهمية برنامج إنهاء الاستعمار ورغبته في أن تظل المسؤولية الفنية عن إنهاء الاستعمار في إطار إدارة الشؤون السياسية. ولذلك سوف تتولى تقديم الخدمات الفنية، إلى اللجنة الخاصة، وحدة إنهاء الاستعمار القائمة بذاتها، التي ينبغي أن تواصل التمتع بالمستوى الحالي من الموارد البشرية والمالية.

٦٢ - **السيدة شين يوى** (الصين): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧، وقالت إن وفدها يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية والواردة في الفقرة ٥٣ من تقريرها الثاني (A/52/7/Add.1). وينبغي أن يكون إعداد ميزانية المنظمة منظما بحيث يكفل تنفيذ جميع الولايات بالكامل ولذلك فإنه لأمر تعسفي وخطير أن توضع سقفية معينة مسبقا للميزانية. وينبغي تزويد إدارة

شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بالموارد البشرية والمالية الكافية نظرا لأهميتها الأساسية لعمل المنظمة. ولم يوضح تقرير الأمين العام بشأن التدابير والمقترحات المتعلقة بالإصلاح الواردة في الوثيقة A/52/303 السبب في أن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لن تقدم خدمات إلى اللجنتين الخامسة والسادسة التابعتين للجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، ولم يقدم أي تفسير عن اختلاف ترتيبات تقديم الخدمات إلى اللجنتين الخامسة والسادسة عن الترتيبات المتعلقة باللجان الأخرى.

٦٣ - وأشارت إلى أن وفدها يرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء حساب للتنمية ممول من الوفورات الناتجة عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وعن أوجه الكفاءة الإدارية الأخرى، ويوافق على توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الميزنة الصافية. وينبغي أن تحلل الأمانة العامة أوجه القوة والضعف في الطريقة الجديدة وتقيم تأثيرها على عملية إعداد الميزانية. وينبغي للجمعية العامة أن تؤجل مداولاتها في هذا الشأن إلى حين تلقي تقرير آخر.

٦٤ - وأضافت أن وفدها يرغب في أن يكرر مواقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالحق في التنمية، وإنشاء قواعد للبيانات، وتخصيص موارد إضافية من أجل تعزيز مكتب نيويورك. واختتمت كلمتها قائلة إنه بالنسبة لجميع المناقشات المتعلقة بالميزانية، ترغب الصين في التأكيد على أهمية مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٦٥ - **السيد مكتفي** (الجزائر): أعرب عن مساندته للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز على التوالي، وقال إن وفده يؤيد تماما عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام على أساس أن تدابير الإصلاح لن تتناقض مع المهام المحددة الموكولة للجمعية العامة أو القواعد والإجراءات الإدارية المقررة أو أحكام الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٦٦ - وأكد أن الجزائر ترحب بالإبقاء على الأنشطة الفنية لبرنامج إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية. ومن ناحية أخرى، أشار إلى أن الجزء السردي المتعلق بالباب ٧ ألف من الميزانية البرنامجية لا يعكس بأمانة الخطة المتوسطة الأجل، لأنه لا يعطي وزنا كافيا للنمو الاقتصادي أو التنمية المستدامة. ويشارك وفده اللجنة الاستشارية قلقها إزاء إغفال الأمانة العامة تقديم معلومات شاملة بشأن الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني. ومن المهم أيضا توفير موارد كافية من الموظفين في هذا الميدان.

٦٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم جدول ملاك الموظفين المتعلق بالمكتب الجديد المقترح لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وفي الوقت ذاته، أعرب عن رضا وفده عن اقتراح وظيفتين جديدتين لتدعيم قدرة مركز منع الجريمة الدولية في تصديه للمسائل المتصلة بالإرهاب.

٦٨ - وأكد أن من الضروري تفادي الانتقائية فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان التي ينبغي عدم التلاعب بها لأغراض سياسية. وأضاف أن وفده لديه، في هذا الصدد، تحفظات شديدة بشأن بعض جوانب السرد البرنامجي وخاصة التقليل من أهمية الحق في التنمية. وأشار إلى أنه ينبغي تقديم معلومات تفصيلية بشأن تخصيص الموارد

من أجل الحق في التنمية. وذكر أنه ليس ثمة مبرر للزيادة المقترحة في الموارد من أجل مكتب نيويورك الذي لا يشارك إلا في تنسيق الأنشطة. واختتم كلمته قائلا إن وفده يعترض على الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢-٢٥ في تقرير الأمين العام بشأن التدابير والمقترحات المتعلقة بالإصلاح الواردة في الوثيقة A/52/303 على أساس أنها لا تستند إلى أي ولاية؛ وينبغي لذلك حذف الفقرة الفرعية.

٦٩ - **السيد ساها** (الهند): أعرب عن مساندته للبيانين اللذين أدلا بهما ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن من غير الممكن أن تخدم الإصلاحات كبديل لتوفير موارد كافية للتنفيذ الكامل والفعال لجميع البرامج والأنشطة المأذون بها، وخاصة في القطاعات الإنمائية. ولا يمكن لأي قدر من الإصلاح أن ينجح إذا استمرت المنظمة في مواجهة عراقيل من جراء نقص الموارد.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب وفده باقتراح تخصيص أموال لحساب التنمية. واستدرك قائلا إنه ينبغي ألا تؤثر التخفيضات في التكاليف الإدارية لتمويل حساب التنمية تأثيرا ضارا على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة مزيدا من التفاصيل بشأن إمكانية استدامة هذا الحساب في المستقبل.

٧١ - ومضى قائلا إن الموارد المخصصة لتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية هي موارد منفصلة وزائدة عن الموارد المخصصة للأنشطة المأذون بها للهيئات التي تنفذ بالفعل هذه الأنشطة ومنها على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، يتوق وفده الى الحصول على تأكيدات بأن الموارد الضئيلة المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن تُحول لتغطية التكاليف الإدارية للأنشطة المنقولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقدم الأمين العام مقترحات تفصيلية بشأن تمويل الأنشطة المنقولة في المستقبل بهدف ضمان ألا تكون عمليات نقل الأنشطة ضارة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها كيانات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إن الهند تؤيد تعزيز الحق في التنمية وقدرة مركز منع الجريمة الدولية على التصدي للإرهاب.

٧٣ - **السيد درويش** (مصر): أعرب عن تأييد وفده للبيانين اللذين ألقاهما ممثل تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأكد أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ هي المرجع الأساسي لتوجيه السياسات العامة للأمم المتحدة. وأشار إلى أن وفده يؤيد أيضا الاقتراح المتعلق بإنشاء منصب نائب الأمين العام، وسوف يقوم بإبداء تعليقاته بشأن الآثار المالية والإدارية بعد قيام الجمعية العامة باتخاذ قرار نهائي في هذا الموضوع. كما أنه ليس لديه اعتراض على الاقتراح المتعلق بإنشاء الإدارة الجديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح ولكن يجب مراجعة الجزء السردي ذي الصلة لضمان اتساقه التام مع الخطة المتوسطة الأجل.

٧٤ - وبالنسبة لما ورد عن الباب ١٤ في الوثيقة A/42/303 (مكافحة الجريمة)، أعرب عن ترحيب وفده بالاقتراح الخاص بإنشاء وظيفتين جديدتين لتعزيز قدرة مركز منع الجريمة الدولية على التصدي للمسائل ذات

الصلة بالإرهاب والتي يرى وفد مصر أنها لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الواجب من قبل المجتمع الدولي. وحيث أن الإرهاب يشكل حجر عثرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم أجمع، بل ويعد انتهاكا لحقوق الإنسان، فينبغي بذل جهود دولية متضافرة للقضاء عليه. ولذا فإن وفد مصر يرى أن الملاحظة المتعلقة بهاتين الوظيفتين الواردة في الفقرة ٣٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/52/7/Add.1) والتي تشير الى "أن اللجنة على ثقة من أن إضافة هذه المهمة الجديدة لن تؤثر تأثيرا سلبيا على أنشطة المركز في المجـــالات الأخرى"، هي ملاحظة ليست في محلـــها وليس لها ما يبررها، خاصة وأن الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ تقترح تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله.

٧٥ - وبالنسبة للاقتراح الوارد في الباب ٢٦ (الاتصالات والإعلام) والداعي الى إلغاء العديد من الوظائف ذات الطابع الإداري، قال إن وفد مصر يشاطر الرأي الوارد في الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة الاستشارية بأنه لا ينبغي الشروع في إلغاء أي من الوظائف قبل ضمان قدرة المكاتب المدمجة على أداء مهام الإعلام والاتصال. وإن وفد مصر، يؤيد، في هذا الصدد، يؤيد الجهود القيمة الرامية إلى تعزيز وتطوير إدارة شؤون الإعلام. ونظرا للدور الهام الذي سيلعبه الإعلام والاتصالات في المستقبل، فإنه يؤيد الاقتراح الخاص بإعادة تصنيف الوظيفة من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام.

٧٦ - وتطرق للشؤون القانونية، فقال إن وفد مصر يرى أن المبررات التي أبديت لإعادة تصنيف وظيفة برتبة مد - ٢ في مكتب المستشار القانوني إلى رتبة أمين عام مساعد غير كافية، ويتفق مع رأي اللجنة الاستشارية في هذا الخصوص. وأضاف أن وفد مصر يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي إعادة وحدة إنهاء الاستعمار إلى إدارة الشؤون السياسية وأن تتاح لها الموارد اللازمة لكي تتمكن من أداء أنشطتها على أكمل وجه.

٧٧ - أما فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية المقترحة في ميدان الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وما سيتبعها من تغييرات في تناول المنظمة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، فقال إن وفده سيقدم مقترحاته خلال المشاورات غير الرسمية التي تعقد في هذا الصدد. واختتم كلمته مؤكدا على أهمية الدور الذي تؤديه اللجنة الاستشارية؛ وأشار إلى أن تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/52/7/Add.1 لا يرقى إلى مستوى التقارير المعتاد من اللجنة.

٧٨ - **السيد شودري** (بنغلاديش): الرئيس، استأنف رئاسة الجلسة.

٧٩ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن مستوى الموارد المعتمدة من قِبل اللجنة يجب أن يكفي لتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تأذن بها الجمعية العامة بشكل كامل. وقالت ولذلك تعارض كوبـــا فرض سقفيات تحكمية لا تعترف بها الجمعية. ومن شأن هذه السقفيات أن تزيد فقط من حالة الفوضى الناجمة عن امتناع المساهم الرئيسي بشكل متكرر عن سداد اشتراكاته وزاد من سوئها اعتماد الجمعية للقرار ٢١٤/٥٠ والقرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالميزانية. وقالت إن من الضروري إنهاء تلك الحالة ليس لضمان الأداء الملائم من جانب المنظمة فحسب ولكن لاستعادة ثقتها ونزاهتها. ومضت تقول إن الجهود المبذولة لتنظيم الأمم المتحدة لن تنجح ما لم تنته الأزمة الناجمة عن الامتناع من دفع الاشتراكات المقررة والابتزاز المالي الذي يمارسه المساهم الرئيسي.

٨٠ - واستطردت تقول إن وفدها يأسف لإخفاق لجنة البرنامج والتنسيق في تقديم توصيات بشأن عدد من القضايا المهمة نتيجة للمواقف السياسية التي تتخذها بعض الدول الأعضاء فيها. وقد جعلت تلك المواقف من الصعب على اللجنة أن تُنجز ولايتها بشكل كامل. وأضافت إن وفدها يأسف أيضا لإخفاق اللجنة الاستشارية في تقديم تبرير فني واضح لاتخاذ قراراتها. وذكرت أن وفدها يؤيد رغم ذلك توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة باعتماد موارد تكفي لتنفيذ جميع الأنشطة تنفيذا كاملا. كما يؤيد أيضا الاقتراح القاضي باستعادة الموارد والوظائف التي حولت في السابق كنتيجة لمبدأ الميزنة الصافية. وأفادت أن التحول إلى نظام الميزنة الصافية لا يعتبر انتهاكا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية فحسب وإنما هو انتهاك أيضا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ولأحكام الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٥١/٢٢١ باء.

٨١ - وردا على اقتراحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/303، قالت إنها تطلب توضيحا لما إذا كانت الوظيفة المقترحة لنائب الأمين العام في إطار الباب ١ ألف (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) ستكون وظيفة دائمة. وقالت سيكون من المفيد أيضا معرفة الأساس الذي حُسب على أساسه أجر نائب الأمين العام وعما إذا كانت قد أجريت مقارنات بالاستحقاقات التي يتقاضاها المدير العام لإدارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.

٨٢ - ومضت تقول إن وحدة التخطيط الاستراتيجي ينبغي أن تتألف من موظف من الرتبة ف - ٥ وموظف من الرتبة ف - ٤ وموظف من فئة الخدمات العامة. ولا يوجد تبرير للموارد من الموظفين التي يطلبها الأمين العام للهيكل الجديد. وسيكون من المفيد أيضا معرفة التبرير لدعم الطلب المتعلق بتعيين خبراء استشاريين في الوحدة. وأضافت أن وفدها سوف يتخذ موقفا، عند تلقيه لتلك المعلومات، بشأن مستوى الموارد المطلوبة في إطار الباب ١ ألف. وقالت إن كوبا تشعر بالقلق أيضا إزاء الزيادة في عدد الوظائف العليا بمكتب الأمين العام كنتيجة للاقتراحات الواردة في تقريري الأمين العام بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية (A/52/6/Rev.1) وإصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات (A/52/303) وأعربت عن أملها في معالجة الموضوع في التقرير الذي طلبته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥٦ من تقريرها الثاني بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ (A/52/7/Add.1).

٨٣ - وتطرقت إلى الباب ١ باء (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات)، فقالت إن كوبا ترى أن الموارد المقترحة لأنشطة لجنة الـ ٢٤ الخاصة ينبغي نقلها إلى الباب ٢ ألف (الشؤون السياسية) وبالإضافة إلى ذلك ونظرا للطابع السياسي للموضوع وحجم العمل الموضوعي الذي يقوم به الموظفون في ذلك المجال، ينبغي تحويل جميع الموارد المقترحة للبرنامج الفرعي المعني بإنهاء الاستعمار إلى إدارة الشؤون السياسية. وأضافت أن مستوى الموارد المقترح لوحدة إنهاء الاستعمار القائمة بذاتها ضمن إدارة الشؤون السياسية لا يعكس الأهمية السياسية للموضوع ولا يعكس الالتزامات التي قدمها الأمين العام. وذكرت أن من الضروري أن تحتفظ إدارة الشؤون السياسية بجميع الموارد التي تم اقتراحها، نظرا لأن نقل الموارد إلى الباب ١ باء سيؤدي إلى تهميش برنامج إنهاء الاستعمار، وهو أمر كما هو معروف جيدا، ظل نية يبيتها بعض الدول الأعضاء منذ زمن طويل.

٨٤ - وأردفت تقول وعلى العكس من ذلك فإن أمانات اللجنة الخامسة واللجنة السادسة ومجلس الأمن ينبغي نقلها إلى الإدارة الجديدة وهو أمر يتفق مع الفلسفة الكامنة وراء الاقتراح القاضي بنقل أمانات أخرى.

٨٥ - وتابعت تقول ينبغي أن تبقي الجمعية العامة قيد الاستعراض هيكل إدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام وذلك بغرض دمجهما في المستقبل مما سوف يُسهل استخداما أكثر ترشيدا للموارد والقضاء على حالات الازدواجية والتداخل الموجودة حاليا بين الإدارتين وتحقيق مزيد من الوفورات الكبيرة.

٨٦ - وانتقلت إلى الاقتراحات الواردة تحت الباب ٧ ألف (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) فقالت في الوقت الذي لا يعارض وفدها في إنشاء إدارة جديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي الإبقاء على هذا الهيكل قيد الاستعراض لتمكين الجمعية العامة من تقييم تنفيذه للأنشطة ذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن وفدها يساوره قلق عميق إزاء التخفيض المقترح في الموارد المخصصة للتعاون التقني وهو أمر يبدو أنه يعود لقرار خاطئ يتعلق بالسياسة اتخذته الجمعية العامة.

٨٧ - ومضت تقول ينبغي أن تُبيِّن الأمانة العامة في الهيكل الجديد المواضيع المقترحة للدعم الإداري لبرنامج التعاون التقني والكيفية التي تقترح بها الاحتفاظ بقدرة المنظمة الفعلية على تنفيذ البرنامج. وقالت إن وفدها يود أن يعرف بصفة خاصة الأسباب التي أدت إلى إجراء هذه التغييرات الكبيرة في حجم التوظيف في المكتب التنفيذي للإدارة السابقة لدعم التنمية والخدمات الإدارية. ونظرا لأهمية الأنشطة التي يضطلع بها ذلك المكتب لدعم المشاريع فإن وفدها يرحب بتقديم ورقة غرفة اجتماع تُبيِّن التغيير في عدد الموظفين وحجم العمل الذي سيظل يضطلع به المكتب التنفيذي الجديد مع مراعاة حجم وطبيعة الأنشطة التي يقوم بتنفيذها.

٨٨ - وتناولت الباب ٢٢ (حقوق الإنسان)، فقالت إن كوبا لا ترى أي تبرير لإعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب نيويورك من الرتبة مد - ١ إلى الرتبة مد - ٢. وأضافت أن أي قرار بشأن المسألة يجب أن ينطبق على جميع مكاتب الاتصال ولا سيما مكاتب اللجان الإقليمية. وأعربت عن امتنانها فيما لو قامت الأمانة بتقديم وصف للجنة بالمهام الجديدة المناطة بالوظيفة وأثرها البرنامجي. كما ينبغي أن تقدم الأمانة العامة أيضا تفصيلا للموارد المقترحة لسفر الموظفين من جنيف إلى نيويورك وهو أمر لا يبدو ضروريا في ضوء الاقتراح المتعلق بتعزيز مكتب نيويورك.

٨٩ - وأشارت إلى أن القرار الذي سوف تتخذه الجمعية بشأن الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية) ينبغي أن يؤكد من جديد ولاية منسق الإغاثة الطارئة على النحو المعتمد في القرار ١٨٢/٤٦ وعدم الإشارة إلى مجلس الأمن حتى لا يلحق الاضطراب بالتوازن السياسي الدقيق الذي تم تحقيقه عند اتخاذ القرار. ونظرا للأثر الناجم عن التوصيات بشأن الموضوع على الخطة المتوسطة الأجل، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة وثيقة تبين التغييرات المقترحة.

٩٠ - واسترسلت تقول إن كوبا تؤيد الاقتراح القاضي بتخصيص ١٢,٧ مليون دولار تحت الباب ٣٤ (حساب التنمية) لإنشاء حساب للتنمية وتوافق على توصية اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى إجراء دراسة مفصلة لعدد من

القضايا ذات الصلة "بالعائد الموجه لأغراض التنمية". وأفادت أن وفدها لا يزال يُعارض استخدام الفصل غير الطوعي كوسيلة لتحقيق وفورات أو لتنفيذ الإصلاحات. ولذلك يشعر وفدها بقلق عميق إزاء المعلومات التي قدمها رئيس مجلس الموظفين بشأن عدد من حالات الفصل غير الطوعي التي حدثت مؤخرا والتي يبدو أنها قد نُفذت دون مراعاة للقواعد السارية التي تحكم عملية الفصل. واختتمت قائلة إنه ينبغي أن تبلغ الأمانة العامة الدول الأعضاء بشأن الخطوات التي تتخذها لمنع الفصل غير الطوعي.

٩١ - **السيد ميراندا** (بيرو): قال إن وفده يؤيد تماما البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة البلدان غير المنحازة. واستدرك قائلا إنه يود أن يلفت انتباها خاصا إلى الاقتراحات المتعلقة بنزع السلاح والواردة في الباب ٢ جيم (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/6/Rev.1). وقال إن وفده يرى أن الاقتراح القاضي بإلغاء الثلاث وظائف من الرتبة ف - ٥ التي تمت الموافقة عليها بشأن المراكز الإقليمية في كاتماندو ولومي وليما لا يتفق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ أو مع تأكيد الأمين العام بأن نزع السلاح يمثل قضية مركزية في جدول الأعمال العالمي. وأضاف إن مراكز نزع السلاح الإقليمية تقوم بدور مهم لصيانة السلم والأمن الدوليين وفي نزع السلاح العالمي. ولذلك ينبغي بذل كل جهد ممكن لإنعاشها ومنع قفلها بشكل نهائي. وقال إنه يود أن يشير أخيرا إلى أن الحالة المتصلة بوظيفة مدير المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد ظهرت في وقت توفرت فيه الأموال لتمكين المركز من تنفيذ أنشطته.

٩٢ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): أبدى تعليقاته على الوثيقة A/52/303/Add.1، فقال إنها تقدم وظائف أقل مما هو متصور في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقال وبالرغم من أن الأمين العام قد تعهد بالإبقاء على وظائف وحدة إنهاء الاستعمار على النحو المبين في الخطة، فليس من المتصور الآن سوى وظيفتين، وهو أمر غير عملي وسيترتب عليه الإضرار بالأهمية السياسية للوحدة. وفضلا عن ذلك وفي تعارض صريح مع الخطة المتوسطة الأجل، اقتُرح خفض مستوى وظيفة أمين اللجنة الخاصة من الرتبة مد - ١ إلى الرتبة ف - ٥، وهو أمر لا يمكن لوفده أن يقبله. وأضاف أنه ينبغي أن تظل الوظيفة ضمن إدارة الشؤون السياسية هي ووظائف مساعدي أمين اللجنة الخاصة. وأفاد أن خفض مستوى تلك الوظيفة في مقابل إعادة التصنيف لوظيفة من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١ في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لا يتفق أيضا مع رسالة الأمين العام المقدمة بهذا الشأن. واختتم قائلا إن وفده يطلب بالتالي تقديم توضيح إضافي للسبب الكامن وراء الخفض المقترح.

٩٣ - **السيدة إيمرسون** (البرتغال): رحبت بتأكيدات الأمين العام بالأولوية الكبيرة التي يوليها إلى برنامج إنهاء الاستعمار. وقالت إنها تتساءل رغم ذلك عما إذا كانت وحدة إنهاء الاستعمار القائمة بذاتها التي يقترح إنشاءها في إدارة الشؤون السياسية ستتوفر لها الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان اضطلاع المنظمة بالعمل الموضوعي في مجال إنهاء الاستعمار على نحو فعال.

٩٤ - **السيد بيريز دوزيه** (إسبانيا): قال إن الخفض في موارد برنامج إنهاء الاستعمار ونقل جزء منها إلى الإدارة الجديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في الوقت الذي يقترب فيه العقد الدولي للقضاء على الاستعمار (١٩٩٠-٢٠٠٠) من نهايته هو أمر مؤسف وغير ملائم على السواء.

٩٥ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): تساءل عما إذا كانت اللجنة الاستشارية قد استعرضت اقتراحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/303/Add.1. وقال إن وفده يرى أن تلك الاقتراحات لا تتفق مع الالتزام الذي قدمه الأمين العام بتنفيذ البرنامج الفرعي ١-٦ (إنهاء الاستعمار) في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأضاف أن الأثر الصافي لتلك الاقتراحات سيكون خفض الموارد البشرية المتاحة تحت الباب ٢ ألف (الشؤون السياسية) بتنفيذ الأنشطة الموضوعية لبرنامج إنهاء الاستعمار إلى وظيفة من الرتبة مد - ١ ووظيفة من فئة الخدمات العامة. وقال إن إنشاء وحدة لإنهاء الاستعمار عزلاء في إدارة الشؤون السياسية لا يُعتبر ترتيبا مأمونا. وإن من الضروري عدم تقويض أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ولذلك تُعتبر اقتراحات الأمين العام غير مقبولة. وأعرب عن أمله في حل المسألة في مشاورات غير رسمية.

٩٦ - **السيد أيوب** (العراق): أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقال إن المعلومات الواردة في الوثيقة A/52/303/Add.1 لا تضع في الاعتبار البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود في الجمعية العامة وفي اللجنتين الرابعة والخامسة. وفضلا عن ذلك فإنها لا تتفق مع الالتزام الذي قدمه الأمين العام لرئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة وللوفود التي اعتمدت مشروع القرار داخل اللجنة الرابعة A/C.4/52/L.4/Rev.1 وهو الإبقاء على الوظائف بوحدة إنهاء الاستعمار على النحو المبين في الخطة المتوسطة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وبدلا من ذلك فقد تم تخفيض عدد الوظائف من مختلف المستويات وقال إن الوظيفة المقترحة من الرتبة مد - ١ لإدارة الشؤون السياسية هي وظيفة غير عملية أيضا نظرا لأن شخصا واحدا لن يكون في وسعه القيام بوظائف وحدة إنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك فقد تم خفض مستوى وظيفة أمين اللجنة الخاصة من الرتبة مد - ١ إلى الرتبة ف - ٥.

٩٧ - ومضى يقول إن وفده لا يستطيع بالتالي تأييد الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/52/303/Add.1 ويطلب الاستمرار في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل فيما يتعلق بالوظائف المعينة على نحو ما التزم به الأمين العام. وطلب أيضا الإبقاء على وظائف أمين اللجنة الخاصة ومساعديه في إدارة الشؤون السياسية. واختتم قائلا إن وفده لا يوافق على الاقتراح المتعلق بتوفير وظيفة من الرتبة مد - ١ للمسؤول التنفيذي في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات نظرا لأن تلك الوظيفة قد خُصصت أصلا لأمين اللجنة الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥